توطئة

نشهد في هذه الفترة أوج انتشار وباء كورونا الذي يهزّ أركان العالم ودولة إسرائيل، ويؤثّر على حياتنا تأثيرًا بالغًا، ويشكّل اختبارًا لمناعتنا الشخصيّة والقوميّة. بوصفي مراقبًا للدولة، أُولي بالغ الأهمّيّة لمواصلة نشاط مكتب مراقب الدولة في هذه الأيّام على وجه التحديد، مع التقيّد بالتحدّيات التي تفرضها علينا الأيّام الراهنة، وذلك بغية تحسين وتجويد نشاط الأجسام الحكوميّة.

تابع مكتبنا نشاط الحكومة في الموجة الأولى من انتشار الوباء، وشَرَع منذ ذلك الحين يُجري عمليّات رقابيّة لمواضيع تتعلّق بمعالجة أزمة كورونا وتأثيراتها، على غرار الأنشطة الرقابيّة التي يجري تنفيذها في دول أوروبيّة، وفي الولايات المتّحدة الأمريكيّة. في إطار هذا العمل الرقابيّ، طُرِحت نتائج مرحليّة سيمكّن تصحيحُها من تحسين أداء الأجهزة الحكوميّة في معالجتها لوباء كورونا، وفي تقديم الخدمات للجمهور. على ضوء أهمّيّة الموضوع والقيمة المضافة الكامنة في تحسين العيوب في أسرع وقت ممكن، ارتأيت وضع النتائج المرحليّة على طاولة الكنيست، وتعميمها على الجمهور كذلك.

يُنشَر هذا التقرير تتمّةً للنتائج المرحليّة التي نُشرت في أيلول (2020) في موضوع معالجة الحكومة للعاطلين عن العمل وطالبي العمل خلال أزمة الكورونا. يشمل التقرير التالي فصولًا تتناول تهيُّؤ سلطة الضرائب للأزمة، وموضوع تحديد مواقع الأفراد من قِبل المخابرات العامّة ("شاباك") خلال الأزمة، ونتائج مرحليّة في مواضيع مختلفة تتعلّق بالجهاز الصحّيّ وجهاز التربية والتعليم. أشدّد هنا أنّ النتائج المرحليّة تكشّفت خلال عمليّة رقابيّة ما زالت قيد التنفيذ، وأنّ هذه المواضيع ستُدْرَج في تقرير شامل يتعلّق بتعامل حكومة إسرائيل مع أزمة الكورونا، ويُتوقّع صدوره خلال عام 2021.

هذا التقرير الرقابيّ ينضاف إلى تقرير خاصّ أصدرته مفوّضيّة شكاوى الجمهور في أيلول (2020)، ويستعرض أنشطة المفوّضيّة خلال الأزمة والشكاوى التي وصلتها خلال الموجة الأولى من أزمة كورونا حتّى شهر حزيران (2020).

أهمّيّة المواضيع التي جرى فحصها لا لبس فيها، ولا سيّما في هذه الأوقات التي تشهد أوج الموجة الثانية لوباء الكورونا، وعلى ضوء الاستحقاقات الجوهريّة التي تترتّب عن ذلك في كلّ ما يتعلّق بالاحتياجات الصحّيّة والتعليميّة والاقتصاديّة، وفي سبيل مساعدة الشرائح السكّانيّة التي تضرّرت خلال الأزمة وعلى ضوئها، نحو شريحة المسنّين والعاطلين عن العمل والأفراد الذين جرى إخراجهم لإجازة غير مدفوعة الأجر وغيرها. في واقع كهذا، تتعزّز أهمّيّة النشاط الحكوميّ السليم والفعّال والمفيد.

أظهرت الرقابة، بشأن موضوع **جوانب في نشاط سلطة الضرائب إبّان أزمة كورونا**، أنّه على الرغم من التهيّؤ المسبق والسريع لسلطة الضرائب لتأدية عملها خلال أزمة كورونا، فقد وَجدت خدمة الزبائن في السلطة صعوبةً في تقديم الحلول الفعّالة والسريعة للمتوجّهين إليها. إلى ذلك، تبيّن أنّ هناك عيوبًا في طريقة اتّخاذ القرارات في موضوع تقديم المنح التي أعلنت عنها الحكومة. نوصي أن تعمل سلطة الضرائب على تصحيح العيوب في سبيل تحسين تهيُّئها للعمل في ظلّ أزمة كورونا، وفي سبيل تحديد قواعد وأنظمة للعمل في أوقات الأزمات، وكنوع من الاستعداد لبرامج مساعدة مستقبليّة.

على ضوء مواجهة دولة إسرائيل لانتشار وباء الكورونا على نطاق واسع، جرى تفويض جهاز المخابرات العامّة (شاباك) كي يساعد في المجهود القومي لتقليص انتشار الوباء، وذلك من خلال تجميع وتحليل معلومات تكنولوجية. بداية، حصل الشاباك على هذا التخويل من الحكومة، ثمّ من خلال قوانين سنّها الكنيست لهذا الغرض.

تبيّن من النشاط الرقابي المتعلّق **بتفعيل قدرات تكنولوجيّة لجهاز المخابرات العامّة (شاباك) بغرض مساعدة وزارة الصحة في إجراء تحقيقات وبائية من أجل مكافحة**

الكورونا أنّ الأدوات التي استخدمها الجهاز لم تمكّنه من تنفيذ المَهمّة التي ألقيت على عاتقه على أحسن وجه، وعكست نواتج نشاطه احتمال دخول الكثير من الأشخاص إلى الحجر الصحي على الرغم من أنّ بعضهم لم يتواصل عن قرب مع أحد المرضى. عند أخذ مجمل نتائج الرقابة بالحسبان نوصي أن تدمَج النتائج التي توصّل إليها جهاز المخابرات العامّة مع تحقيق وبائي جذريّ وعميق من خلال استنطاق المريض. علاوة على ذلك نوصي أن تقوم وزارة الصحة ووزارة الاستخبارات العامة، بالتعاون مع مقرّ الأمن القومي ("مَلال") بإدماج فعّال لوسائل ديجيتالية بديلة لتحديد مواقع الأفراد من قبَل جهاز المخابرات العامّة. وقرّرت اللجنة الفرعية للجنة الكنيست لشؤون رقابة الدولة فرض السريّة على أجزاء من تقرير مراقب الدولة حول هذا الموضوع، في سبيل المحافظة على أمن الدولة بحسب المادة 17 من قانون مراقب الدولة، 1958 (صيغة مدمجة)

على ضوء النتائج المرحليّة في موضوع **البنى التحتيّة المحَوْسَبة للتعلُّم عن بعد** وفضاءات تعلُّم بديلة في فترة أزمة الكورونا، نوصي أن تستكمل وزارة التربية والتعليم على وجه السرعة المسح الذي تقوم به بشأن أجهزة الحاسوب المتوافرة في بيوت الطلبة والمدرّسين وارتباطهم بشبكة الإنترنت؛ وأن تعمل على وجه السرعة على تزويد الطلبة والمدرّسين بهذه الأجهزة في حال عدم توافرها بحوزتهم، وذلك بطرق ووسائل مختلفة ومن بينها تنظيم مشاركة القِطاع الثالث في توزيع الحواسيب على الطلبة المحتاجين. نوصي كذلك بفحص تعزيز استخدام فضاءات مفتوحة خارج المدرسة لغرض التعلُّم واللقاءات في هذه الأوقات.

أظهرت الرقابة، بشأن موضوع **رعاية المواطنين المسنّين الذين يمكثون في مؤسّسات خارج بيوتهم في فترة أزمة كورنا**، أنّ 71,100 من هؤلاء قد مكثوا في مؤسّسات خارج بيوتهم، وأنّ نِسَب القاطنين في هذه المؤسّسات من مُجْمَل المتوفَّيْن بسبب وباء الكورونا حتّى تشرين الأول (2020) بلغت 36%. نوصي أن تفحص وزارة الصحّة سبلًا مختلفة لعزل القاطنين في هذه المؤسّسات كأحد الحلول للحدّ من وتيرة تفشّي المرض في صفوفهم، كما نوصي أن تقوم الوزارة بفحص إمكانيّة زيادة عدد الفحوص التي تؤخذ من القاطنين والعاملين في هذه المؤسّسات في نهاية الأسبوع، إذ تبيّن من بيانات آب (2020) أنّ عدد الفحوص التي أُجريَتْ في صفوف الجمهور العامّ في نهاية الأسبوع كانت أقلّ بـ 50% من سائر الأيّام. نوصي كذلك أن تفحص وزارة الصحّة إمكانية استغلال أقسام الكورونا في مستشفيات المسنّين على نحو أفضل لمعالجة مرضى الكورونا المسنين فيها.

في موضوع منظومة **أخذ عيّنات وفحوصات مختبرية لتشخيص الكورونا**، تبيَّنَ أنّه ثمّة أربعون (40) مختبَرًا لفحوص كورونا؛ وأنّ معدّل عدد الفحوص في الفترة الواقعة بين منتصف تمّوز وآب بلغ 25,000 فحص في اليوم الواحد. حتّى تاريخ 9.8.2020، جرى تنفيذ نحو مليونَيْ فحص كورونا. على ضوء النتائج في هذا الفصل، نوصي أن تفحص وزارة الصحّة السبُلَ التي يمكن لها أن تنجّع وتقصّر إجراءات الفحص، وأن تستكمل البيانات بشأن أوقات إجراءات أخذ العيّنات والفحص بأكملها؛ وأن تقوم بالتوجيه نحو تنفيذ فحوص نوعيّة في مرحلة أخذ العيّنات؛ وأن تحلّل أسباب النتائج المخطوءة للفحوص، وأن تعمل على تقليصها. على وزارة الصحّة أن تَدرس إمكانيّة إصدار تعليمات لإجراء فحوص دوريّة لتشخيص القيروس لدى الطواقم الطبّيّة والمعالِجة التي تحتكّ بمرضى الكورونا أو بشرائح سكّانيّة تقع في دائرة الخطر. يجدر بوزارة الصحّة أن تفحص بدائل لعبوّات البوليستيرين (كال-كار) التي تُستخدَم لنقل الفحوص، وذلك أنّ هذه العبوّات ملوِّثة للبيئة.

النشاط الرقابيّ في موضوع **الطبّ المجتمعيّ إبّان فترة تفشّي فيروس كورونا** أظهر أنّه حصل تراجع بنسبة 50% في زيارات المرضى للعيادات في الشهرَيْن آذار ونيسان (2020)، مقارنة بالشهرَيْن كانون الثاني وشباط في السنة نفسها؛ وأنّ الوضع الطبّيّ لجزء من المرضى كان خطيرًا، وعليه فإنّ الامتناع عن التوجُّه إلى العيادات التي تقع في المجتمع المحلّيّ وإلى المستشفيات هدّد حياتهم بالخطر. تبيّن كذلك أنّ الدولة قد اقتنت 3.4 مليون وجبة تطعيم ضدّ الإنفلونزا، لكنّها لم تستكمل حتّى بداية شهر أيلول (2020) الاستعدادات لحَقْنها. نوصي بوضع خطّة منهجيّة لإعطاء التطعيمات كي تتمكّن أكبر شريحة سكّانيّة من الاستفادة منها، وأن تتمكّن من الحصول عليها في الوقت المناسب، وبطريقة آمنة. نوصي أن تُجري وزارة الصحّة -بالتعاون مع النقابات المهنيّة في الهستدروت الطبّيّة في إسرائيل-عمليّة استخلاص للعِبَر من التجربة التراكميّة في موضوع "الطبّ

عن بُعد"، وأن تعمل على المحافظة على القدرات التي جرى تطويرها خلال انتشار وباء كورونا ابتغاءَ تطبيقها في الحالات العاديّة، كما في حالات الطوارئ، بما يشمل حالات ظهور موجات جديدة من الڤيروس، إن ظهرت.

أظهر النشاط الرقابيّ، في **موضوع التحقيقات الوبائيّة لغرض قَطع سلسلة العدوى**، أنّ وزارة الصحّة لم تمتلك في فترة الرقابة (أيار-آب 2020) نظامَ تحقيق متطوّر ومُحَوْسَب لإدارة منظومة التحقيقات بطريقة ناجعة وفعّالة. من خلال عيّنة عشوائيّة لِـ 76 تحقيقًا أُجريَت في حزيران وتمّوز (2020) في لواء القدس تَبَيَّنَ أنّ 64% من التحقيقات الوبائيّة قد شُرِع فيها بعد أربعة أيّام وأكثر، على الرغم من أنّ المدّة الزمنيّة الناجعة والفعّالة لإجراء هذه التحقيقات تتراوح بين 24 و48 ساعة بعد الحصول على نتيجة إيجابية لفحص المختبر إلى حين إنهاء التحقيق. تبيَّنَ كذلك أنّ توثيق التحقيقات جرى بواسطة استمارات يدويّة لُقّمت لاحقًا لجهاز إدارة التحقيقات المُحَوْسَب، وأنّ هذا التلقيم يرتكز في الأساس على نصّ كلاميّ بدل استخدام استمارة محوسبة " ذكية" يجري فيه تلقيم بيانات منتقاة من قائمة. فضلًا عن ذلك، حتّى بعد زيادة عدد المحقّقين الوبائيّين، ما زال عددهم في إسرائيل في أيلول (2020) أقلّ من عددهم في الدول الأخرى.

يعكس التقرير الحاليّ رؤيا مراقب الدولة والغايات التي وضَعها، ولا سيّما عند الحديث عن الرقابة البنّاءة والموضوعيّة والتي تتعامل مع الأجسام التي تخضع للرقابة باحترام، وتستشرف المستقبل بكلّ ما يحمل من تحدّيات، وتحسّن عمل الأجسام التي تخضع للرّقابة، وتعزّز الفائدة التي يستطيع الجمهور جَنْيَها من نشاطها؛ تتمحور الرقابة في مواضيع اجتماعيّة، ومن بينها الخدمة للمواطن، والمخاطر الجوهريّة التي تؤثّر على نشاط الأجسام التي تخضع للرقابة، وتعمل على إدماج معايير الصوابية في أنظمة الحكم والإدارة الجماهيريّة العامّة والمعايير السلوكيّة الأخلاقيّة.

أَجْرَت النشاطَ الرقابيَّ في هذا التقرير شعبةُ رقابة المجتمع والرفاه، وشعبةُ الرقابة في مجالات الاقتصاد والبنى التحتيّة، وشعبةُ رقابة جهاز الأمن في مكتب مراقب الدولة. شكري وتقديري للعاملين في هذه الأقسام ولسائر عاملي المكتب الذين شاركوا في كتابة هذا التقرير، ولا سيّما في الأيّام التي شهدت تفشّي ڤيروس كورونا. تميَّزَ العمل بالحِرَفيّة العالية والنجاعة والاستقلاليّة والشفّافيّة، وجرى تنفيذه خلال فترة وجيزة.

على الأجسام التي أخضِعَت للرقابة أن تعمل على وجه السرعة من أجل تصحيح العيوب التي لم تصحَّح بعد في سبيل تحسين مواصلة تعامُلها مع أزمة الكورونا.

أتمنّى أن نتمكّن نحن جميعنا من مواجهة أزمة كورونا على أحسن وجه، كي نحقّق عودة آمنة إلى روتين الحياة.

متَنياهو أنغيلمان

مراقب الدولة

ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، تشرين الأول 2020